http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2024.08.13
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
https://www.iasj.net/iasj/journal/340

واقع المحاسبة القضائية في العراق أدلة قانونية وتعليمية ومهنية

The reality of forensic accounting in Iraq, legal, educational and professional evidence

ضياء شمخي

جامعة أوروك / كلية الإدارة والإقتصاد / بغداد/ العراق

المستخلص

تختبر هذه الدراسة الوجود الفعلي للمحاسبة القضائية في العراق على ثلاث مستويات شملت القوانين العراقية والمناهج الدراسية في الجامعات الحكومية والأهلية العراقية ومهنة المحاسبة. ومن خلال إعتماد المنهج الإستقرائي والتحليلي لإختبار الفرضيات الخمس التي صاغتها الدراسة وعبر فحص القوانين العراقية والمناهج الدراسية الأكاديمية والمهنية للفترة السابقة المنتهية في 2023، وجدت الدراسة أنه لم يكن هناك اي وجود أكاديمي للمحاسبة القضائية في الجامعات العراقية وهذا ما أدى إلى عدم الاهتمام بالمحاسبة القضائية. أن عدم الاهتمام هذا قد تبين من خلال عدم وجود قانون ينظم مهنة المحاسبة القضائية وتم تجاهل المحاسبة القضائية كمهنة بسبب عدم وجود القانون المنظم لهذه المهنة. وبالتالي كان لتجاهل مهنة المحاسبة القضائية أثر كبير في تجاهلها كعلم وهو ما أدى إلى عدم وجود دراسات أكاديمية بهذا التخصص المحاسبي. إن هذه الدراسة وإن أظهرت الواقع الحالي المحدود للاهتمام القانوني والتعليمي والمهني في البيئة العراقية، إلا أنها تدعو إلى البدء فعليا بالتأسيس لهذا الفرع المحاسبي المتخصص على مستوى الجامعات سواء كانت دراسات عليا أو أولية. هذه البداية أن تحققت فإنها ستود إلى تشريع قانوني ينصف هذا التخصص المحاسبي ويؤسس لمهنة المحاسبة القضائية.

الكلمات المفتاحية: محاسبة قضائية، جامعات حكومية، جامعات أهلية، العراق

Abstract

This study examines the actual existence of forensic accounting in Iraq based on three levels, including Iraqi laws, academic curricula in Iraqi public and private universities, and the accounting profession. By adopting the inductive and analytical approach to test the five hypotheses formulated by the study and by examining Iraqi laws and academic and professional curricula for the previous period ending in 2023, the study found that there was no academic presence of forensic accounting in Iraqi universities, and this led to a lack of interest in forensic accounting. This lack of interest was shown by the absence of a law regulating the forensic accounting profession, and then forensic accounting as a profession was ignored due to the lack of a law regulating this profession. Consequently, ignoring the forensic accounting profession had a great impact on its ignorance as a science, which led to the lack of academic studies in this accounting

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2024.08.13
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
https://www.iasj.net/iasj/journal/340

specialization. Although this study showed the reality of the state of legal, educational and professional interest in the Iraqi environment, it calls for actually starting to establish this specialized accounting branch at the level of universities, both postgraduate or graduate studies. If this beginning is achieved, it will lead to legal legislation that does justice to this accounting specialization and establishes the forensic accounting profession.

Keywords: Forensic accounting, public universities, private universities, Iraq

1. المقدمة

تحوز المحاسبة القضائية اليوم اهتماما كبيرا من قبل المؤسسات الأكاديمية والمهنية المحاسبية والقضائية في العالم بسبب دورها الكبير في منع وردع الاحتيال وتأكيد موثوقية بيانات القوائم المالية ومكافحة التهرب الضريبي ومساعدة القضاء في تقدير الخسائر والأضرار المالية والاقتصادية وتقدير وحل النزاعات والاختلافات في التأمين وملكية العقارات والأسهم والمواريث. وحيث أن المحاسبة القضائية فرع علمي محاسبي تأتى من علاقة المحاسبة بالقضاء على وجه خاص وببقية العلوم الأخرى بوجه عام، فهي علم حديث عمره يمتد لعقود قليلة سابقة ووجد له مكانة كبيرة عبر ممارساته المتعددة والمتنوعة في دول العالم على المستوى الأكاديمي والمهني باستثناء دول قليلة لم توليه الاهتمام الكافي كالعراق.

1.1 مشكلة البحث

يمكن أن نستوضح مشكلة البحث من خلال عدة جوانب. أذ لم يسن قانون ينظم المحاسبة القضائية كمهنة متخصصة لحد الآن مما قلل من حجم إستفادة القضاء العراقي منها بشكل كبير، رغم أن هذا النوع من المحاسبة تتعامل وتهتم بجوانب موجودة في قوانين عراقية. ان عدم وجود قانون منظم لمهنة المحاسبة القضائية جاء بسبب عدم الاهتمام بالمحاسبة القضائية عموما والذي أتى كنتيجة لعدم وجود دراسات أكاديمية متخصصة بالمحاسبة القضائية في الجامعات العراقية على الرغم من الوجود العلمي والمهني لهذا النوع من المحاسبة في دول قريبة جدا من العراق. أن عدم وجود قانون منظم لمهنة المحاسبة قد زاد من تجاهل المحاسبة القضائية كمهنة أولا ثم علم. يمكن أن نربط العلاقة بين متغيرات البحث والمتمثلة بعدم الإهتمام بالمحاسبة القضائية على مستويات القوانين و التعليم العالي و المهنة وكما يلي:

- عدم وجود دراسات أكاديمية متخصصة بالمحاسبة القضائية في الجامعات العراقية أدى إلى عدم الاهتمام بالمحاسبة القضائية عموما".
- بسبب عدم الاهتمام بالمحاسبة القضائية، لم يصدر قانون ينظم مهنة المحاسبة القضائية.
- عدم وجود قانون منظم لمهنة المحاسبة القضائية أدى إلى تجاهل المحاسبة القضائية كمهنة ثم تجاهلها كعلم.
- عدم وجود إهتمام بالمحاسبة القضائية كمهنة وعلم أدى إلى عدم وجود الدراسات الأكاديمية المتخصصة بها في الجامعات العراقية حيث عدنا في هذه العلاقات من حيث ابتدأنا وكما يوضحها الشكل رقم (1).

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2024.08.13
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
https://www.iasj.net/iasj/journal/340

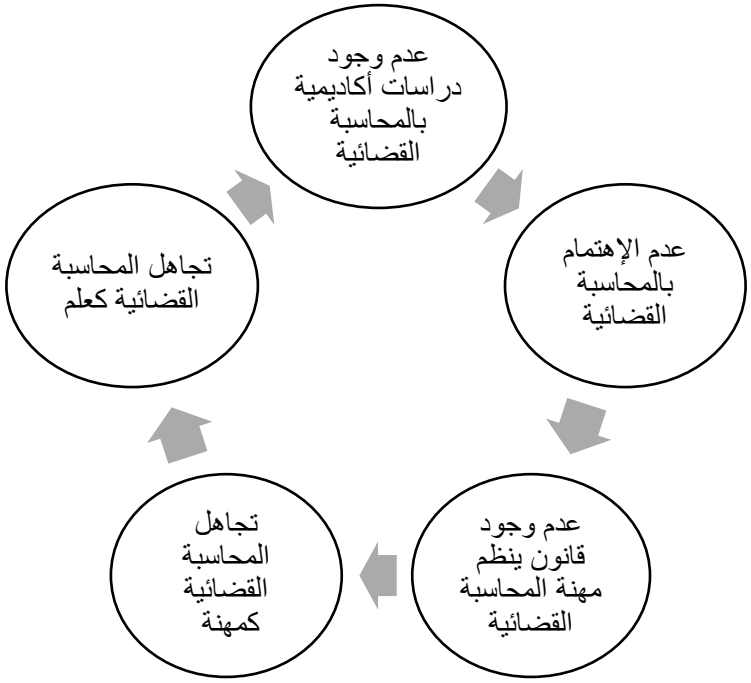

شكل رقم (1)
عدم الاهتمام بالمحاسبة القضائية على مستوى القانون والتعليم والمهنة

2 .1 أهداف البحث

يسعى البحث لبيان مدى الاهتمام الذي يمنح للمحاسبة القضائية في العراق على مستوى القضاء ومدى استفادته منها من جهة ومدى وجوده على مستوى المؤسسات الأكاديمية الحكومية أو الأهلية من جهة ثانية أو وجوده على مستوى مهنة المحاسبة والمختصين فيها من جهة ثالثة.

3 .1 فرضيات البحث

حيث أن العلاقات بين متغيرات البحث متداخلة، فإن إثبات كل فرضية يوجهنا لفرضية لاحقة. والبداية المرتبطة بمشكلة البحث وأهدافه تكون عبر الفرضية الأولى.

الفرضية الأولى: ***عدم وجود دراسات أكاديمية*** متخصصة ***بالمحاسبة القضائية في الجامعات العراقية أدى إلى عدم الاهتمام بالمحاسبة القضائية عموما".***

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2024.08.13
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
https://www.iasj.net/iasj/journal/340

إن نفي الفرضية أعلاه لا يقودنا إلى إستكمال الفرضية اللأحقة، لكن إثباتها من خلال إثبات عدم وجود دراسات أكاديمية في الجامعات العراقية متخصصة بالمحاسبة القضائية يوصلنا إلى ما ينتج عن عدم الاهتمام بالمحاسبة القضائية وهو عدم وجود قانون منظم لها كمهنة. وهذا ما سيتم إختباره في الفرضية الثانية.

الفرضية الثانية: *عدم الاهتمام بالمحاسبة القضائية أدى إلى عدم صدور قانون ينظم مهنة المحاسبة القضائية.*

وإذا استطاع الباحث أن يثبت عدم وجود قانون ينظم مهنة المحاسبة القانونية فعليا وبشكل شمولي وليس بشكل جزئي (قانون الخبراء أمام القضاء رقم 163 لسنة 1964)، فلابد من التوجه لإختبار أثر عدم تنظيم المهنة بقانون واضح وبين على المحاسبة القضائية كمهنة في الفرضية الثالثة.

الفرضية الثالثة: *عدم وجود قانون منظم لمهنة المحاسبة القضائية أدى إلى تجاهل المحاسبة القضائية كمهنة.*

أن تغيرات بيئة الأعمال ومنها مهنة المحاسبة وتفاعلها مع كل ما يسند القضاء توجب الاهتمام بمهنة المحاسبة القضائية، وبخلافه فأن تجاهلها كمهنة يؤدي إلى تجاهلها كعلم وهذا ما تحاول الفرضية الرابعة إختباره.

الفرضية الرابعة: *تجاهل المحاسبة القضائية كمهنة أدى إلى تجاهلها كعلم.*

إذا تم إثبات الفرضية الرابعة فسنعود من حيث بدأنا في العلاقات بين متغيرات البحث، حيث سنختبر في فرضية جديدة ونهائية ما توصلنا إليه حين تم تجاهل المحاسبة القضائية كعلم ونعني به عدم وجود دراسات أكاديمية متخصصة في الجامعات العراقية.

الفرضية الخامسة: *تجاهل المحاسبة القضائية كعلم أدى إلى عدم وجود دراسات أكاديمية متخصصة بالمحاسبة القضائية.*

1. 4 أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية المحاسبة القضائية نفسها في عصرنا الحالي وتزايد الاهتمام بها مستقبلا وكونها ستكون المهنة المحاسبية رقم واحد المطلوبة في العالم للعقود القادمة. وحيث أن من المفترض أن العراق يساير التطور الحاصل في المحاسبة وبقية العلوم الأخرى، فأهمية المحاسبة القضائية في العراق سيكون له شأن كبير تفرضه التغيرات الاقتصادية والسياسية الحاصلة حاليا في العراق والتي ستستمر في المستقبل، بالإضافة الى التغيير الذي يحصل في أنواع واتجاهات المهن بصورة عامة والمحاسبة بصورة خاصة. لهذا فهو أمرا في غاية الأهمية للمحاسبين والشركات والمؤسسات الحكومية أن يتم دراسة مدى الاهتمام الحاصل بالمحاسبة القضائية من خلال الوجود الحالي للمحاسبة القضائية في القانون العراقي وعلى مستوى المهن المحاسبية وكذلك وهو أمر في غاية الأهمية وجودها الحالي في التعليم الجامعي باعتباره المصدر الرئيس لتأهيل المحاسبين القضائيين ولتطور دراسة وتطبيقات المحاسبة القضائية في العراق والمديات المستقبلية لها في هذين المجالات .

ولعل أهمية البحث تنطلق أيضا من أهمية الدور الذي تقوم به المحاسبة القضائية، كأهمية منع وردع الاحتيال والفساد على مستوى المؤسسات الحكومية والخاصة لاسيما المؤسسات المالية والتأكيد على موثوقية المعلومات المنشورة في القوائم المالية والعمل على منع أو تقليل التهرب الضريبي وتطبيقات حوكمة الشركات وإسناد القضاء والمؤسسات والأشخاص في التقدير الحقيقي للخسائر والأضرار الاقتصادية التي تتكبدها مؤسسات القطاعين الحكومي والخاص وكذلك في تقدير وحل النزاعات والاختلافات في التأمين والأسهم والمواريث والملكية بصورة عامة وملكية العقارات على وجه الخصوص.

1. 4 المنهج العلمي للبحث

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2024.08.13
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
https://www.iasj.net/iasj/journal/340

يعتمد هذا البحث المنهج الإستقرائي والتحليلي في تتبع الخطوات القانونية والإجرائية للمحاسبة القضائية في العراق سواء كانت تتعلق بمؤسسات حكومية أو خاصة، فقرات أو إجراءات قانونية أو شخصية، كتابات علمية أو مخطوطات صحفية. كل هذا بغية إيجاد ومسك اللحظات التي يتم فيها تناول المحاسبة القضائية داخل العراق وبالشكل الذي يقدم للقارئ والمستفيد والمعني بهذا النوع من المحاسبة معرفة آلية دخول هذا النوع من المحاسبة كعلم ومهنة إلى العراق والأماكن (المؤسسات الحكومية أو الخاصة) التي يتواجد فيها والصورة التي يمكن ان يكون فيها.

وسيعتمد هذا المنهج الإستقرائي والتحليلي أيضا في فحص المناهج الدراسية المعتمدة في المؤسسات التعليمية العراقية لبيان مدى تواجد مفردات المحاسبة القضائية كفرع محاسبي علمي أولا" وأن لم يكن فمواضيع مشتتة بين فروع مختلفة أو مقررات دراسية متعددة. هذا الفحص العلمي الذي يسعى الباحث لإجرائه يرمي لبيان الدور التعليمي الدراسي الحالي الممنوح للمحاسبة القضائية في مؤسسات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية والذي سيرسم مدى حجم المحاسبة القضائية كمهنة وعلم. وعبر الفحص المنشود ستتضح الأسس التي تقوم عليها المديات المستقبلية للمحاسبة القضائية في العراق.

1. 5 نطاق البحث

يغطي البحث القوانين العراقية لبيان كل ما له صلة بالمحاسبة القضائية عبر القوانين والأنظمة والتعليمات التي يرد فيها مجالات المحاسبة القضائية. كما أن نطاق البحث يمتد ليشمل فحص المناهج الدراسية الأكاديمية المعتمدة في الدراسات الأولية والعليا في الجامعات العراقية وكذلك فحص المناهج الدراسية المهنية التي تمنح شهادات علمية معادلة لشهادتي الماجستير والدكتوراة والمعتمدة في المعاهد المهنية كالمعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد والمعهد العربي للمحاسبيين القانونيين التابع لجامعة الدول العربية.

1. 6 الدراسات السابقة عن المحاسبة القضائية في البيئة العراقية

حيث أن هذه الدراسة تختبر مدى وجود المحاسبة القضائية في العراق حاليا وتحاول أن ترسم صورتها في المستقبل إذا ما تم الاهتمام بها، فأن هذا الجزء من الدراسة يتناول الدراسات العراقية حصرا ولا يشمل الدراسات الأجنبية لأنها لن تقدم لنا فائدة في بيان حدود وجود المحاسبة القضائية في العراق.[1]

لم تظهر ملامح واضحة للمحاسبة القضائية في العراق رغم ظهورها البين في دول غربية عديدة. جاء هذا الوصف في دراسة عراقية للجليلي صدرت عام 2012 والتي كانت من أوائل الدراسات العراقية التي تناولت المحاسبة القضائية في البيئة العراقية. إذ توصلت دراسة الجليلي إلى ان تواجد المحاسبة القضائية في العراق كان بشكل مهني بسيط أنذاك ومن خلال؛ الخبراء القضائيين المسجلين لدى المحاكم العراقية، إستشارة نقابة المحاسبين والمدققين في قضايا المنازعات المالية والمحاسبية، وأخيرا إبداء الرأي في المنازعات الضريبية فيما يتعلق بالتحاسب الضريبي. أكدت الدراسة أيضا، عدم وجود المحاسبة القضائية في مفردات المناهج الدراسية الأكاديمية لمراحل مدارس الثانوية التجارية والمعاهد التقنية المتخصصة وأقسام المحاسبة في كليات الإدارة والإقتصاد. أما الإشارة الأخيرة التي تضمنها هذا البحث فهي تأشيرها لعدم إهتمام المحاسبين العراقيين لا سيما الباحثين منهم على نشر البحوث المتعلقة بالمحاسبة القضائية (الجليلي، 2012).

في دراستين أخريين عن المحاسبة القضائية في البيئة العراقية قدمهما رحيم وفرحان (2021، 2022)، وُجد أن عدم تبني المحاسبة القضائية من قبل المنظمات المهنية المحلية أدى إلى غياب دور المحاسبة القضائية؛ محدودية الدور الذي يلعبه المحاسب القضائي

[1] سيتم تناول دراسات المحاسبة القضائية في البيئة العراقية مرة أخرى ضمن الجانب العملي في هذا البحث

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2024.08.13
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
https://www.iasj.net/iasj/journal/340

بسبب التقيد بالقوانين؛ أن إختيار الخبير القضائي يتم دون الاهتمام بالتحصيل العلمي وخبرته المهنية وإنتمائه لنقابة أو إتحاد معترف به (رحيم وفرحان، 2021؛ 2022).

ولتأكيد القصور في مناهج التعليم المحاسبي بشأن المواضيع التي تتضمنها المحاسبة القضائية في الجامعات العراقية وأن هناك فروقات بين هذا التخصص المحاسبي وتخصص المحاسبة القانونية، وجد أنهما مختلفان فضلا عن أن هناك معايير ومتطلبات للمحاسبة القضائية تختلف عما موجود في المحاسبة القانونية. جاء هذا في دراسة تناولت مقترح تبني المحاسبة القضائية في المؤسسات الأكاديمية والرقابية العراقية ودورها في مكافحة الفساد (أيوب وأخرون، 2019).

بالإضافة إلى الدراسات أعلاه، فهناك أخر من الدراسات التي تناولت المحاسبة القضائية في البيئة العراقية سيتم تناولها عند فحص الوجود الفعلي للمحاسبة القضائية في العراق في الجزء الثالث من هذه الدراسة. إن هدف الدراسة الحالية لا يعنى بمفاهيم المحاسبة القضائية وأهدافها وأهميتها وتطبيقاتها كما قامت به الدراسات السابقة التي تناولت البيئة العراقية حصرا، ولكن الإختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة تركز حول مدى وجود المحاسبة القضائية في العراق عبر القوانين ومفردات التعليم العالي في الدراسات الأولية والعليا الأكاديمية والمهنية وهو ما لم تتطرق الدراسات العراقية السابقة إليه بهذه التفاصيل. كما أن هذه الدراسة أرخت تطور التعامل العراقي للمحاسبة القضائية عبر إستعراض البحوث التي تناولتها بحسب تواريخها ومن ثم القوانين التي وردت فيها مواضيع المحاسبة القضائية وأخيرا مدى وجود هذه المواضيع في مفردات مناهج الدراسات الأولية والعليا.

1. 7 تنظيم البحث

بالإضافة للجزء الأول من هذا البحث، فأن البحث سيستمر في ثلاثة أجزاء أخرى. سيكون الجزء القادم مخصص لإستعراض الأدب المحاسبي القضائي وكيف تطورت المحاسبة القضائية في العالم وفي أمريكا وكذلك بدايات التعليم المحاسبي القضائي. أما الجزء الأخر وهو الثالث فسيتناول الجانب العملي في هذا البحث لفحص مدى الوجود الفعلي في العراق على مستويات البحث العلمي، والقوانين العراقية، والتعليم العالي الأكاديمي والمهني في الجامعات العراقية ثم في مستوى مهنة المحاسبة. أما الجزء الرابع والأخير من هذا البحث، فسيعرض إستنتاجاته التي توصل إليها ويقدم توصياته التي يراها مناسبة.

2- إستعراض أدب المحاسبة القضائية

دأب علم المحاسبة على مواكبة تطورات الأعمال والمشاريع والتكنلوجيا والتكيف مع التغيرات الحاصلة فيها. وتعتبر المحاسبة القضائية فرعا" حديثا من فروع علم المحاسبة الذي وجد ليلبي احتياجات القضاء من الخبراء الماليين وتقييم الأعمال وإفلاس الشركات وتصفيتها ومكافحة التهرب الضريبي والإهمال المهني ومنع الغش والتلاعب والإحتيال في تقديم وعرض وتدقيق البيانات المالية وجميع المجالات ذات الصلة القضائية الوثيقة بالأعمال.

يعود سبب ظهور المحاسبة القضائية حديثا" بعد ازدياد حاجات القضاء لخدمات تخصص المحاسبة في القضايا والدعاوي التي يصعب على القضاء البت بها دون استشارة المتخصصين في التفصيلات المحاسبية والمالية. إن استصدار حكم قضائي بنزاع أو قضية من القضايا أعلاه يتطلب أن يستعين القاضي بمحاسب قضائي (غالبا" ما يسمى خبير مالي) يستخدم كشاهد خبير ليستخدم معارفه ومهاراته ليقدم حقائق محاسبية ومالية واقتصادية توضح هذا الخلاف وتعين القاضي على إصدار قراره (أبو عمارة والحركان، 2019: 441).

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2024.08.13
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
https://www.iasj.net/iasj/journal/340

يطلق أحيانا على المحاسبة القضائية كفرع محاسبي بالمحاسبة الإستقصائية أو العدلية أو التحقيقية (Investigation Accounting) وهو الفرع المحاسبي الذي يقوم بتحليل وتفكيك وتفسير الواقع المعقد وغير المفهوم للقضايا المالية محل النزاع أو التقصي بغية عرضها بطريقة واضحة ومعززة بالآراء والأدلة.

1-2 تطور المحاسبة القضائية

1-1-2 التطور التاريخي الأولي للمحاسبة القضائية على مستوى العالم

في تاريخ المحاسبة القضائية هناك إشارات الى البداية التي انطلقت منها المحاسبة القضائية كمهنة أولا ثم علم توسع فأصبح يبرز كشهادات لدراسات أولية ثم عليا ومهنية تمنح من قبل جامعات مؤسسات تعليمية ومهنية عديدة ومرموقة. هناك دراسات أشارت إلى أن المحاسبة القضائية بصورها البسيطة كانت موجودة منذ القدم بتسميات وبصيغ مختلفة. فقد قدمت بعض هذه الدراسات (الجبوري والخالدي، 2019: 459؛ Crumbley, 2001: 185) أدلة على وجود نوع من المحاسبين القضائيين في عهد الفراعنة يطلق عليهم عيون وآذان الفرعون مهمتهم مراقبة مخزونات الحبوب والذهب والموجودات الأخرى الخاصة بالفراعنة. ومع هذا تعتبر المحاسبة القضائية حديثة بسبب بصيرورتها الحالية كعلم محاسبي متخصص ومهنة تتطلب مهارات متنوعة ومتعددة.

ويمكن أن نقول إن النشوء الأول للمحاسبة القضائية كان 1817 والذي جاء بسبب نزاع مالي لقضية ماير ضد سيفتون Meyer (v Sefton) في محكمة كندية والتي استعانت بمحاسبين لحل إشكالات الجوانب المالية. كما أنه تم نشر أول اعلان عن خبرة محاسبية لدعم التحكيم في مدينة غلاسكو / اسكتلندا في عام 1824 للمساعدة في كشف ملابسات قضية عن إحتيال مالي (السيسي، 2006: 41). وفي عام 1900 برزت الحاجة الكبيرة للمحاسبة القضائية لحكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة للمحاسبة القضائية بعد إعتماد هاتين الدولتين لقوانين ضريبة الدخل (السعد، 2013: 24) ولعل واحدة من أشهر عمليات التهرب الضريبي، تلك المتعلقة بعصابات آل كابوني (Al Capone). كما وظف مكتب التحقيقات الفيدرالية الأمريكية أكثر من 500 محاسب قضائي خلال الحرب العالمية الأولى لرصد التعاملات المالية بما له علاقة بالفعاليات الاقتصادية في السوق الأمريكية. ثم جاء عام 1946 ليتم نُشر مقال من قبل محاسب امريكي بعنوان: "المحاسبة القضائية "مكانها في اقتصاد اليوم". ثم صدر كتاب بعنوان "المحاسبة القضائية: المحاسبة وشهادة الخبرة" في عام 1982 (السعد، 2013: 5-9؛ السيسي، 2006: 40-44).

2-1-2 تطور المحاسبة القضائية في أمريكا

ولأننا نتحدث عن حقائق علمية في ورقة علمية يفترض أن ترى النور ليطلع عليها المختصون والمعنيون، لابد من إيضاح البدايات الأولى المؤثرة والمؤسسة للمحاسبة القضائية. تبقى الولايات المتحدة الأمريكية هي الرائدة في مجال تطوير المحاسبة القضائية كعلم وكمهنة. وقد كانت المؤسسات المهنية الأمريكية في وضع يراقب جميع التغيرات والتطورات الاقتصادية التي تحدث في أمريكا والعالم. لهذا كانت الحاجة الملحة لإصدار دليل ممارسة المحاسبة القضائية عام 1986 من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين (AICPA). في هذا الدليل تم تحديد مجالات خدمات المحاسبة القضائية؛ مثل تحديد قيمة الأضرار، ومنع الاحتكار، والتقييم والاستشارات العامة، وتحليل جانب النزاع المالي (السيسي، 2006: 46؛ السعد، 2013: 14).

قد يكون السبب الذي أدى إلى تنامي الحاجة الى المحاسبة القضائية تدريجيا" هو الظهور الأول لحوكمة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية باهتمام محدود بداية العقد الثالث من القرن الماضي ثم اهتمام أوسع في العقد الأخير من نفس القرن بسبب توالي

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2024.08.13
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
https://www.iasj.net/iasj/journal/340

الأحداث التي زعزعت ثقة الجمهور بمؤسسات الأعمال والقوانين والتشريعات المتعلقة بها لاسيما بعد انهيار بنك الإعتماد التجاري الدولي عام 1991 ومؤسسة الادخار والإقراض الأمريكية عام 1994 وانفجار الأزمة المالية لشرق أسيا عام 1997 (السعد، 2013: 18).

لقد كانت هناك حاجة إلى تخصص محاسبي يتعامل بحرفية متكاملة مع الأحداث الاقتصادية الكبيرة التي بدأت تؤثر على توجهات الاقتصاد الأمريكي وظهور أشكال جديدة للإحتيال والتلاعب بالبيانات المالية وتوسع الفساد بأنواع متعددة وأذرع طويلة طالت شركات الأعمال من جهة وشركات التدقيق من جهة ثانية والعلاقات المشبوهة بين هذين النوعين من الشركات من جهة ثالثة. ونتيجة لهذه الحاجات المتزايدة، نمت مهنة المحاسبة القضائية بالشكل الذي يتطلب تغطية هذه الأحداث، الأمر الذي دعا إلى تأسس المجلس الأميركي للمحاسبين القضائيين في مارس 1997 (أبو عمارة والحركان، 2019: 432).

هذه التطورات جاءت بسبب المشاكل التي ولدتها تعارض المصالح في مؤسسات الأعمال الكبيرة وما رافقها من فساد مالي وإداري. كل هذا دفع بالكثير من الحكومات والمنظمات ذات العلاقة الى السعي للحفاظ على مصالح المستثمرين والمستهلكين عبر تفعيل آليات حوكمة الشركات وبما يضمن مصالح جميع الأطراف. فقد أصدرت المملكة المتحدة عام 1992 تقرير كادبوري الذي تضمن مبادئ حوكمة الشركات وأصدرت جنوب أفريقيا تقريرا مماثلا" عام 1994 سمي بتقرير كنج (1)، بينما أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 1999 أول مجموعة لمبادئ حوكمة الشركات التي تبنتها لجنة بازل لتصدرها في وثيقة في نفس العام لتعزيز الحوكمة في المؤسسات المصرفية (السعد، 2013: 8؛ أبو عمارة والحركان، 2019: 430).

وواقع الأحداث التي جرت في العالم تشير إلى أن كل هذا الاهتمام لم يوقف الإحتيال والتلاعب بالبيانات المحاسبية والمالية التي تعلنها الشركات والذي قاد إلى انهيار كبير في الشركات الكبرى. ومن الأمثلة الدامغة على مثل هذا الانهيار، ما حصل لشركات عالمية في العقد الأول من القرن الحالي مثل كشركة انرون (Enron) للطاقة وورلدكم (World Com) للاتصالات وبارماليت الأوربية للأغذية (Parma Late). وقد تبين فيما بعد أن أهم أسباب انهيار هذه الشركات كانت؛ تواطئ شركات تدقيق عالمية (مثل شركة ارثر أندرسون – Arthur Andersen) مع إدارات هذه الشركات في تقديم بيانات مالية غير صحيحة سواء بتضخيم الأرباح أو إخفاء أجزاء مهمة من المعلومات، فضلا" عن تعارض المصالح وانعدام المبادئ والقيم الأخلاقية في المهنة (السعد، 2013: 25-27).

2-1-3 بدايات تعليم المحاسبة القضائية في العالم

بدءا من عام 1987، تعتبر كلية يوتيكا (Utica College) أول مؤسسة تعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية قامت بتعليم طلابها آلية التحقيق في الجرائم الاقتصادية. واستمرت على هذا الحال لغاية 1999 لتقدم برامج ودورات محاسبية قضائية لطلاب البكالوريوس والماجستير، إلا ان برامج التدريب هذه تحولت إلى شهادات بدرجة البكالوريوس والماجستير في المحاسبة القضائية عام 2004 (السعد، 2013: 30-35).

إلا أن برنامج الماجستير التنفيذي في المحاسبة القضائية وأمده عامان والذي كان الأول من نوعه في أمريكا والعالم خرج من جامعة فلوريدا اتلانتيك (Florida Atlantic University) عام 2003. وفي نفس العام وبدعم من المعهد الوطني للعدالة (NIJ)، تم تدريس المحاسبة القضائية كمنهاج دراسي نموذجي في جامعة وست فرجينيا (West Virginia University) بواقع اثنا عشر ساعة معتمدة أسبوعيا ولأربع فصول دراسية، فضلا عن الدورات التي أقامتها تلك الجامعة في مجال المحاسبة القضائية عام 2004.

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2024.08.13
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
https://www.iasj.net/iasj/journal/340

اقترح Rezaee and Burton (1997) أربع وحدات لتعليم المحاسبة القضائية: والتي تشمل موضوعات مثل التحقيق والقانون وتدقيق الاحتيال والاحتيال وعملية إعداد التقارير المالية والأخلاق. اتخذ المعهد الوطني للعدالة (NIJ) ومقره الولايات المتحدة زمام المبادرة لتطوير المحاسبة القضائية كمجال للممارسة في عام 2003 نتيجة للانهيار المالي للشركات البارزة مثل Enron و WorldCom و Adelvin ، وفضائح احتيال أخرى مماثلة. (Kranacher et al., 2008؛ Seda and Kramer, 2015). تم اختبار هذا المنهج المقترح من قبل Rezaee and Burton وتم تنفيذه في كثير جامعات الولايات المتحدة (Curtis, 2008; Fleming et al., 2008; Young, 2008). كانت النتيجة الأساسية المقصودة من برنامج NIJ هي المساعدة في مجموعة معيارية من المعرفة للمحاسبة القضائية وتطوير تصميم منهج نموذجي في هذا المجال.

في الولايات المتحدة الأمريكية، هناك حاليا 16 جامعة وكلية أمريكية تقدم شهادات ودورات متخصصة في مجال المحاسبة القضائية. وعلى المستوى العربي وكمثال على أهمية المحاسبة القضائية في منطقة الشرق الأوسط، هناك شهادة ماجستير في المحاسبة القضائية تمنح في المملكة العربية السعودية من قبل جامعة تبوك والجامعة الأهلية في مملكة البحرين فضلا عن دول أخرى في المنطقة والعالم.

3- مدى الوجود الفعلي للمحاسبة القضائية في العراق

قبل التحقق من وجود المحاسبة القضائية في العراق قانونيا وتعليما جامعيا ومهنيا، رأينا من المناسب أن نعرض مدى تعرض البحث العلمي في العراق لهذا النوع من المحاسبة. وبعد أن فحصنا ما متاح أمامنا من بحوث علمية بمستويات أطاريح ورسائل ومجلات، وجدنا أن عدد ما نشر منها محدود جدا كما موضح في الجدول رقم (1). فضلا عن ذلك، فأن المواضيع التي تم تناولها من وجهة نظر المحاسبة القضائية ليس كافيا وكان مقتصرا على عدد محدود من المواضيع رغم ان هذا الفرع المحاسبي واسع ومتنوع الزوايا والمجالات والإتجاهات والتداخلات مع العلوم الأخرى.

جدول رقم (1)

عينة من الدراسات العراقية عن المحاسبة القضائية في البيئة العراقية

#	الباحث والسنة	تفاصيل المجلة المنشور بها البحث	عنوان البحث	أهم الإستنتاجات ذات العلاقة
1	الجليلي (2012)	*تنمية الرافدين*، 34(107): 9-21	المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق.	تواجد المحاسبة القضائية في العراق بشكل مهني بسيط (الخبراء القضائيين، إستشارة نقابة المحاسبين والمدققين، إبداء الرأي في المنازعات الضريبية) عدم وجود المحاسبة القضائية في مفردات المناهج الدراسية الأكاديمية عدم إهتمام المحاسبين العراقيين

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2024.08.13
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
https://www.iasj.net/iasj/journal/340

				لا سيما الباحثين منهم على نشر البحوث المتعلقة بالمحاسبة القضائية
2	الخالدي، صلاح هادي محمد (2012)	*أطروحة دكتوراة مقدمة في جامعة بغداد*	إطار مقترح للمحاسبة القضائية ودورها في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي	إن البيئة العراقية بحاجة إلى إطار فكري للمحاسبة القضائية يبنى على أساس مجموعة من المفاهيم والمبادئ والتقنيات التي توضح المهام والصلاحيات المناطة بالمحاسبين القضائيين والإجراءات التي يجب أن تتبع في ممارسة أعمالهم من حيث يمكنهم إكتشاف عمليات الاحتيال المالي والحد منها..
3	الجبوري، نصيف جاسم محمد علي والخالدي، صلاح هادي محمد (2013)	*مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد 19(70); 457-473*	دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي	تحقيق المحاسب القضائي لأهدافه يتطلب تمتعه بخصائص التعليم والتدريب والخبرة المتنوعة في مجال المحاسبة والتدقيق والقانون، ومهارات الاتصال، القدرة على العمل في بيئة الفريق. وتعتمد المحاسبة القضائية في عملها على مجموعة من التقنيات منها قانون بنفورد، وأدوات التدقيق باستعمال الكمبيوتر وتنقيب البيانات ونسب التحليل.
4	عبد القادر وجميل (2014)	مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية 6(12): 511-528	تطوير مناهج التعميم المحاسبي في الع ا رق ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري مدخل المحاسبة القضائية والاستقصائية	ضرورة تشجيع التخصص في المحاسبة القضائية على مستوى الدراسات العليا ولاسيما المعاهد المهنية وإدخاله في جميع المراحل الدراسية الأكاديمية والمهنية.
5	قيس مكي خلف (2015)	ماجستير مقدمة في الجامعة التقنية الوسطى	دور اساليب المحاسبة القضائية في تضيق فجوة التوقعات بالتطبيق في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية	فجوة التوقعات في التدقيق والتي تنتج عن اختلاف توقعات مستخدمي المعلومات المحاسبية واداء المدقق الخارجي وبيان الدور الذي تقوم به اساليب المحاسبة القضائية للحد من الاسباب التي تؤدي الى حدوث فجوة التوقعات.
6	الكبيسي؛ جميل، وحنا (2016)	المجلة العربية للإدارة؛ 36(2); 349-365	تفعيل دور المحاسبة القضائية في الحد من المنافسة والإحتكار في العراق	لم يتم تفعيل قانو ن المنافسة ومنع الاحتكار العراقي رقم (14) لسنة 2010. والحاجة الضرورية للمحاسبة القضائية أكثر من

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2024.08.13
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
https://www.iasj.net/iasj/journal/340

				الأوقات السابقة بسبب الحاجة الكبيرة لها من قبل الحكام والمحاكم والمحامين والشركات للتحقيق في الأنشطة المالية المشبوهة وتقديم تقارير لتوضيح حقائق ما وراء الأرقام.
7	راضي والروازق (2018)	*مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية*، 8(4); 228-198.	ضرورة تفعيل دور المحاسبة القضائية وتطويرها في العراق.	ارتفاع معدلات الفساد المالي في العراق يرجع سببه الى غياب الاستعانة بالخبراء من المحاسبين القضائيين. بالإضافة الى الحاجة الملحة في الى تفعيل دور المحاسبة القضائية داخل العراق لأهميتها الكبيرة في دعم الاقتصاد العام للبلد
8	عباس ومزهر وحميد (2019)	*مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية*، 9(2); 153-167	إمكانية تحقيق التكامل بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات للمساهمة في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية	هناك دور كبير للمحاسب القضائي في تفعيل حوكمة الشركات من خلال مبدأ الشفافية والإفصاح لتحقيق الثقة والعدالة وشفافية معلومات القوائم المالية
9	أيوب؛ طاهر، جميل، (2019).	المؤتمر العلمي السنوي الثالث للأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد	إطار مقترح لتبني المحاسبة القضائية في المؤسسات الاكاديمية والرقابية العراقية ودورها في مكافحة الفساد	- هناك إختلافات كبيرة بين المحاسب القضائي والمحاسب القانوني من حيث شروط الشهادة ونطاق العمل. - إختلاف المناهج الدراسية لإختصاص المحاسبة القضائية عن المحاسبة القانونية.
10	العواد والجبوري (2019)	المجلة العراقية للعلوم الإدارية، 15(62) 25-55	دور المحاسب القضائي في الحد من الفساد المالي والاداري	دور ومواصفات المحاسب القضائية بحسب نتائج إستبانة عينة البحث
11	حيدر جميل أحمد الجبوري (2019)	رسالة ماجستير مقدمة في جامعة كربلاء	تفعيل المحاسبة القضائية في الجهات التحقيقية للحد من الفساد المالي والاداري في مؤسسات القطاع العام	سن قانوني مكافحة الفساد أو قانون الكسب غير المشروع مع تفعيل المحاسبة القضائية يساعد بشكل كبير على الحد من ظاهرة الفساد بشقية المالي والإداري.
12	جميل، رافي نزار (2019)	كتاب / دار الأيام للنشر والتوزيع	المحاسبة القضائية وصلتها بالجرائم المالية	تاريخ المحاسبة القضائية ومفاهيمها وأهدافها وأهميتها ودورها مقارنة. بأنواع المحاسبة الأخرى وطرق توظيفها
13	فضل الله أحمد عبد (2021)	مجلة دراسات محاسبية ومالية 16(56): 122-134	دور فلسفة المحاسبة القضائية في شفافية وجودة القوائم المالية دراسة تطبيقية على	المحاسبة القضائية اداة مهمة بيد السلطات الرقابية لحث المصارف على الشفافية في المعلومات وتحسين جودة قوائمها المالية

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2024.08.13
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
https://www.iasj.net/iasj/journal/340

			عينة من العاملين في مصرف العراقي للتجارة ومصرف الخليج التجاري في بابل	ضرورة تشريع قانون يحدد واجبات المحاسب القضائي في المحاكم والدوائر المالية والرقابية.
14	رحيم وفرحان (2021)	Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences, 13(42); 603-623	دور مراقب الحسابات في تفعيل المحاسبة القضائية داخل البيئة العراقية لتعزيز الخدمات القضائية	عدم تبني المحاسبة القضائية من قبل المنظمات المهنية المحلية أدى إلى غياب دور المحاسبة القضائية؛ محدودية الدور الذي يلعبه المحاسب القضائي بسبب التقيد بالقوانين؛ أن إختيار الخبير القضائي يتم دون الاهتمام بالتحصيل العلمي وخبرته المهنية وإنتمائه لنقابة أو إتحاد معترف به
15	رحيم وفرحان (2022)	مجلة الريادة للأعمال والمال، 3(1); 55-66	مدى إمكانية مراقب الحسابات من تعزيز ودعم إجراءات المحاسبة القضائية وفقا للقوانين العراقية	المحاسبة القضائية وتدقيق الإحتيال لها تأثير مهم على منع الإحتيال في العراق. وأن تقنيات المحاسبة الجنائية لا يؤثر بشكل كبير على استخدامه. إن ممارسة الرقابة الداخلية الفعالة تعزز العلاقة بين المحاسبة القضائية والوقاية من الاحتيال
16	Barzinji et al. (2022)	International Journal of Economics, Commerce and Management 10(1); 213-230	The effect of forensic accounting on fraud prevention, the moderating role internal control effectiveness	
17	عبد نور والغبان (2022)	مجلة دراسات محاسبية ومالية 17(60): 30-47	علاقة المحاسبة القضائية بكشف الغش الضريبي	ضعف في تتبع إجراءات التحاسب الضريبي وضعف المحاسبة عن مصادر الدخل الحقيقة عند حصر المكلفين الخاضعين لضريبة الدخل غير المسجلين من المسجلين. وعدم اتخاذ الردع القانوني بحق المتخلفين عن دفع المستحقات الضريبية
18	عبد الرزاق وحمه أمين (2023)	مجلة جامعة التنمية البشرية 9(1); 123-134	إمكانية إستخدام المحاسبة القضائية للحد من التلاعب والإحتيال المالي	ضرورة دعم مهنة المحاسبة القضائية من قبل نقابة المحاسبين والمدققين. ووجوب إهتمام أقسام المحاسبة في جامعات العراق بالنواحي ذات الصلة بالمحاسبة القضائية. توجيه طلبة الدراسات العليا لإختيار المحاسبة القضائية موضوعا لبحوثهم.

الجدول من إعداد الباحث

3- 1 الوجود الفعلي للمحاسبة القضائية في القوانين العراقية

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2024.08.13
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
https://www.iasj.net/iasj/journal/340

3- 1- 1 وجود الخبير والخبرة القضائية في القوانين العراقية

ولإعطاء صورة مبسطة وأولية عن أهمية المحاسبة القضائية، نحتاج الى مثال بسيط عن دور واحد من أدوار ووظائف المحاسبة القضائية. وسنعرج هنا وبإيجاز الى التعريف بشاهد الخبرة أو الخبير الذي يقدم خدماته الاستشارية في المحاكم. شاهد الخبرة هذا معروف للقضاة في المحاكم العراقية وبما يرسمه قانون الخبراء أمام القضاء رقم 163 لسنة 1964، ولكن معرفة القضاة هذه تكون بمجالات بسيطة مقننة بالقوانين العراقية وليس بالشكل المعروف به على مستوى دول العالم لاسيما المتقدمة في تطبيقات المحاسبة القضائية. فمن هو شاهد الخبرة؟

شاهد الخبرة هو الشخص الذي يمتلك معرفة متخصصة ذات صلة بالنزاع أو الخلاف ويسمح له بالتحدث في المحكمة. غالبًا ما يتم الإستعانة بالمحاسب القضائي كشاهد خبرة للمساعدة في عملية الاكتشاف والإبلاغ والشهادة في قضية داخل المحكمة. يقوم المحاسب القضائي بالبحث وتحليل السجلات الشخصية والتجارية، وتحديد مصادر التمويل / التصرفات للأنشطة غير المشروعة وتتبعها، وتحديد الأصول للمصادرة / المصادرة، وحساب الخسائر، واستخدام أنظمة التكنولوجيا لإجراء تحاليل وفحوصات مالية ومحاسبية متعمقة. لذا يجب أن يمتلك خبراء المحاسبة القضائية المعرفة: ماهي البيانات التي يجب البحث عنها؛ وما هي البيانات التي يجب طلبها؛ ومن يجب إجراء مقابلة معه؛ والقدرة على تحليل البيانات، وإيصال النتائج. هناك خبراء ماليون يعملون بشكل وثيق مع المحامين، وجهات إنفاذ القانون، والوكالات الحكومية الأخرى. تعاملت دور القضاء والوزارات والدوائر الحكومية بصور مختلفة مع الخبراء المتخصصين منذ عقود كثيرة، بل وأفردت قانونا خاصا لهم سُمي بقانون الخبراء أمام القضاء رقم 163 لسنة 1964 [2]. وبحسب هذا القانون والقوانين والأنظمة والتعليمات العراقية الأخرى، وردت إشارات كثيرة ومتعددة حول الإستعانة أو تعيين أو دفع أجور الخبراء كما يوضحها جدول رقم (2).

جدول رقم (2)
عينة من القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات المتضمنة إشارات عن الخبير والخبرة

أسم ورقم القانون أو النظام أو التعليمات	رقم المادة المشار فيها إلى "الخبير" [3]
قانون الخبراء أمام القضاء رقم 163 لسنة 1964	جميع مواده
القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951	1072
قانون الإثبات رقم 107 لسنة 1979	15؛ 43؛ 50؛ 97؛ 126؛ 130؛ 133؛ 134؛ 135؛ 136؛ 137؛ 138؛ 140 لغاية 146
قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969	91؛ 144

[2] ورد في الأسباب الموجبة لصدور قانون الخبراء أمام القضاء رقم 163 لسنة 1964: "إن مهنة الخبرة من أهم المهن وأخطرها فالخبير القضائي هو عون القاضي يضع تحت تصرفه معارفه وتجاربه ويكشف له ما خفي أو أشكل من الأمور وينير ويهيئ له الطريق للفصل في النزاع المعروضة عليه على أساس سليم. ولما كانت الأمور التي تتطلب الاستعانة بأهل الخبرة قد تشعبت واتسع نطاقها باتساع ميادين الحياة وازدياد مجالات العمل فقد اقتضى ذلك وضع قانون ينظم هذه المهنة ويكفل حسن اختيار الخبراء وإعداد جداول خاصة بهم لا ينتظم فيها إلا من تتوافر فيه الذمة والأمانة والمؤهلات العلمية اللازمة والتخصص والمران إذ مما لا شك فيه إن صلاح هذه الطبقة يساعد على تحقيق العدالة وأفسدها يفسدها."

[3] بعض مضامين الفقرات في هذا الجدول لا تتطابق مع فروع وأدوار المحاسبة القضائية

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2024.08.13
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
https://www.iasj.net/iasj/journal/340

قانون مجلس النواب وتشكيلاته رقم 13 لسنة 2018	19؛ 76
قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم 23 لسنة 1971	69؛ 71؛ 166؛ 270
قانون كتاب العدول رقم 33 لسنة 1998	15؛ 36؛ 37
قانون المحكمة الإتحادية رقم 30 لسنة 2005 المعدل	22
قانون التنفيذ رقم 45 لسنة 1980 المعدل	34؛ 65؛ 88؛ 106
قانون أصول المحاكمات الجزائية لقوى الأمن الداخلي رقم 17 لسنة 2008	9؛ 32؛ 36؛ 59؛ 103
قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم رقم 58 لسنة 2017	1؛ 16
قانون أصول المحاكمات للطوائف المسيحية والموسوية رقم 10 لسنة 1950	83؛ 84؛ 86؛ 88؛ 90؛ 91؛ 92؛ 93؛ 94؛ 95؛ 96؛ 97
قانون أصول المحاكمات الجزائية العسكري رقم 22 لسنة 2016	12؛ 41؛ 57؛ 89
قانون الرسوم العدلية رقم 114 لسنة 1981 المعدل	14
قانون المحاماة رقم 173 لسنة 1965	47
قانون ضريبة العقار رقم 162 لسنة 1959 المعدل	12؛ 15
قانون التسجيل العقاري رقم 43 لسنة 1971	89
قانون تقدير العقار ومنافعه رقم 85 لسنة 1978	4؛ 5؛ 9
قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم 21 لسنة 2013 المعدل	7؛ 11
قانون تنظيم أعمال التأمين رقم 10 لسنة 2005	2؛ 20؛ 30؛ 37؛ 77؛ 78
قانون هيئة الرأي رقم 9 لسنة 2011	14
قانون إيجار أراضي الإصلاح الزراعي للشركات الزراعية والافراد رقم 35 لسنة 1983	6
قانون هيئة وإستثمار أموال الأوقاف رقم 18 لسنة 1993	4
قانون كتاب العرائض في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية رقم 135 لسنة 1971	8
قانون تنظيم التجارة رقم 20 لسنة 1970 المعدل	2
قانون العمل رقم 37 لسنة 2015	82
قانون التقاعد الموحد رقم 9 لسنة 2014	5
قانون الطرق العامة رقم 35 لسنة 2002 المعدل	4
قانون رعاية القاصرين رقم 78 لسنة 1980	78
قانون براءة الإختراع والنماذج الصناعية رقم 65 لسنة 1970	45
نظام المزايدات والمناقصات الخاصة بالأوقاف رقم 45 لسنة 1969 المعدل	1
نظام بيع أموال الدولة المنقولة رقم 1 لسنة 1976	3
تعليمات منح شهادة المطابقة العراقية رقم 1 لسنة 2022	4
	3196 لسنة 1988 (وقائع عراقية)

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2024.08.13
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
https://www.iasj.net/iasj/journal/340

قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل سارية النفاذ	3201 لسنة 1988 (وقائع عراقية)
	127 لسنة 1996
	84 لسنة 2000
	88 لسنة 2002
إتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي	22؛ 23؛ 24

الجدول من إعداد الباحث

3- 1- 1 وجود مجالات المحاسبة القضائية في القوانين العراقية

كما وردت في القوانين **والأنظمة والتعليمات والقرارات العراقية المتضمنة إشارات واضحة عن الجوانب والمجالات التي تتعامل بها المحاسبة القضائية وتسعى لمكافحتها أو تحد من أثارها السيئة كالإحتيال والغش والإختلاس والرشوة والتزوير والسرقة وإغتصاب الأموال وخيانة الأمانة وكما يبينها الجدول رقم (3).**

جدول رقم (3)

عينة من القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات المتضمنة إشارات عن الإحتيال والغش والإختلاس والرشوة والتزوير والسرقة وإغتصاب الأموال وخيانة الأمانة

أسم ورقم القانون أو النظام أو التعليمات	**رقم المادة المشار فيها إلى "الإحتيال، الغش، الإختلاس، الرشوة؛ التزوير، السرقة، إغتصاب الأموال؛ خيانة الأمانة"** [4]
قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969	9؛ 21؛ 55؛ 99؛ 109؛ 139؛ 174؛ 181؛ 253؛ 255؛ 275؛ 277؛ 279؛ 286؛ 287؛ 289؛ 295؛ 298؛ 301؛ 302؛ 303؛ 312؛ 313؛ 336؛ 439؛ 456؛ 464؛ 466؛467؛ 471؛ 474،
القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951	109؛ 169؛ 170؛ 173؛ 259؛ 264؛ 268؛ 559؛ 570؛ 759؛ 987؛ 1000؛ 1070؛ 1071؛ 1164
قانون الإثبات رقم 107 لسنة 1979	22؛ 34؛ 35؛ 36: 37؛ 38؛ 103
قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969	187؛ 196؛ 198؛ 286؛
قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم 23 لسنة 1971	3؛ 116؛ 189؛ 270؛ 321؛ 331
قانون كتاب العدول رقم 33 لسنة 1998	6؛ 20؛ 33؛ 34؛46
قانون المحكمة الإتحادية رقم 30 لسنة 2005 المعدل	30؛ 94؛ 105
قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم 30 لسنة 2011	1؛ 21
قانون العقوبات العسكري رقم 19 لسنة 2007	30؛ 70؛ 77؛ 89

[4] بعض مضامين الفقرات في هذا الجدول لا تتطابق مع فروع وأدوار المحاسبة القضائية

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2024.08.13
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
https://www.iasj.net/iasj/journal/340

قانون أصول المحاكمات الجزائية لقوى الأمن الداخلي رقم 17 لسنة 2008	7؛ 101؛ 103
قانون أصول المحاكمات للطوائف المسيحية والموسوية رقم 10 لسنة 1950	50؛ 52؛ 140؛ 142؛ 178؛
قانون وزارة العدل رقم 18 لسنة 2005 (دائرة المفتش العام)	8
قانون مكافأة المخبرين رقم 33 لسنة 2008	1؛ 2؛ 5؛ 6
قانون أصول المحاكمات الجزائية العسكري رقم 22 لسنة 2016	13
قانون العفو العام رقم 19 لسنة 2008 (وقوانين إعفاء أخرى)	2؛ 4
قانون المحاماة رقم 173 لسنة 1965	2
قانون السلامة الوطنية رقم 4 لسنة 1965	4؛ 17
قانون التسجيل العقاري رقم 43 لسنة 1971	10؛ 22
قانون العلامات والبيانات التجارية رقم 21 لسنة 1957 المعدل	35
قانون تنظيم الخدمات الصناعية رقم 30 لسنة 2000	16
قانون الخدمة المدنية رقم 24 لسنة 1964المعدل	7
قانون مزاولة مهنة الصيدلة رقم 40 لسنة 1970	50
قانون التجارة رقم 30 لسنة 1984	61؛ 153
قانون تنظيم التجارة رقم 20 لسنة 1970 المعدل	11؛ 12؛ 91
قانون المرور العامة رقم 8 لسنة 2079	3
قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004	49؛ 51؛ 52؛ 53؛ 58؛ 59؛ 70
قانون المصارف العراقي رقم 94 لسنة 2004	2؛ 13؛ 57؛ 62؛ 63؛ 93
قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 المعدل	58
قانون الكمارك رقم 23 لسنة 1984 المعدل	136؛ 231؛ 233
القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية رقم 74 لسنة 2004	الأقسام (3) و (5) و (12)
قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997	1؛ 160
قانون التسليم والتسلم بين الموظفين والحفاظ على موجودات دوائر الدولة رقم 2 لسنة 1996	3
قانون وسم الموازين والمقاييس رقم 42 لسنة 1978	13
قانون المفوضية العراقية للإتصالات والإعلام رقم 65 لسنة 2004	القسم الخامس
قانون التعاون رقم 15 1992	35
قانون المنشآت السياحية رقم 50 لسنة 1967	17
قانون حماية المستهلك رقم 1 لسنة 2010	9
قانون التوقيع والمعاملات الإلكترونية رقم 78 لسنة 2012	10
قانون الأثار والتراث رقم 55 لسنة 2002	22؛ 103؛

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2024.08.13
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
https://www.iasj.net/iasj/journal/340

قانون التجارة العثماني لسنة 1863	180
نظام الأغذية رقم 29 لسنة 1982	1؛ 4؛ 8
النظام الداخلي لوزارة المالية رقم 1 لسنة 1990	9
تعليمات الحفاظ على الوثائق في مجلس القضاء الأعلى رقم 1 لسنة 2021	7
تعليمات الحفاظ على الوثائق في البنك المركزي العراقي رقم 1 لسنة 2022	8
تعليمات منح شهادة المطابقة العراقية رقم 1 لسنة 2022	1
تعليمات تصنيف شركات المقاولات والمقاولين والإدراج في القائمة السوداء رقم 1 لسنة 2015	15
تعليمات تنفيذ أحكام قانون مكافأة المخبرين رقم 33 لسنة 2008	1؛ 2، 3؛ 7
قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل سارية النفاذ	3975 لسنة 2003 (وقائع عراقية)
	132 لسنة 1996
	61 لسنة 1995
	48 لسنة 1995
	111 لسنة 1994
	3526 لسنة 1994 (وقائع عراقية)
	3446 لسنة 1993 (وقائع عراقية)
	3346 لسنة 1991 (وقائع عراقية)
	3321 لسنة 1990 (وقائع عراقية)
	3164 لسنة 1987 (وقائع عراقية)

الجدول من إعداد الباحث

ويتضح لنا من الجدول رقم (3) أن المشاكل التي تسعى المحاسبة القضائية للتعامل معها بالكشف أو المنع والردع قد أشارت لها القوانين العراقية العديدة. إلا أن هذه المشاكل قد تمت إناطة حلها عبر القضاء والمؤسسات الحكومية وليست بآلية المحاسبة القضائية عدا الدور الذي يقوم به الخبير وكما ورد بالجدول رقم (2). وهذا قد يتعارض منطقيا قبل أن يكون قانونيا عما هو معروف عالميا عن واقع العراق بما يخص مؤشرات الفساد. إذ أن حاجة العراق لهذا النوع من المحاسبة كبير جدا، إذا علمنا أن العراق يصنف ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم، إذ احتل المرتبة 157 عالميا من بين 180 دولة، ضمن مؤشرات وجود الفساد (CPI) الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية عام 2021 (منظمة الشفافية الدولية، 2022)[5].

3- 2 الوجود الفعلي للمحاسبة القضائية في التعليم الجامعي العراقي

من الضروري إستعراض فيما إذا كانت هناك مناهج دراسية محاسبية تتضمن كل ما له علاقة بمتطلبات المحاسبة القضائية على مستوى الدراسات الأكاديمية الأولية والعليا وعلى مستوى الدراسات المهنية. إن هذا الإستعراض سيبين للمختصين والمهتمين

[5] يعتبر هذا المؤشر أهم مؤشرات تصنيف الفساد في القطاعات الحكومية في الدول التي يشملها هذا المؤشر.

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2024.08.13
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
https://www.iasj.net/iasj/journal/340

مدى أهمية المحاسبة القضائية في التعليم العالي، ومن ثم يوضح نوع وحجم تطبيقات هذا النوع من المحاسبة داخل العراق، بل ويعكس رؤية المؤسسات الأكاديمية لمستقبل المحاسبة القضائية في العراق.

3- 2- 1 المحاسبة القضائية في الدراسات الأكاديمية الأولية

على مستوى الدراسات الأولية، وبعد تفحص المناهج الدراسية لدراسة تخصص المحاسبة الموحد في الجامعات الحكومية والأهلية والمُقر من قبل لجنة مختصة في وزارة التعليم العالي وهي اللجنة العليا لتطوير المواد المعرفية لكليات الإدارة والإقتصاد في الجامعات العراقية (لمناهج الدراسة الجامعية الأولية – البكالوريوس - لأقسام المحاسبة في الجامعات الحكومية والأهلية العراقية على وفق معايير التعليم المحاسبي الدولية لآخر سنة دراسية (2022)، وكذلك المنهج المقترح من قبل اللجنة الوزارية لتحديث وتطوير مناهج العلوم الإدارية والإقتصادية – اللجنة القطاعية المحاسبية في دائرة البحث والتطوير في وزارة التعليم العالي للسنة الدراسية 2023/2022، وجدنا انه ليست هناك أية مادة خاصة بالمحاسبة القضائية إسما" أو إشارة مباشرة. هناك مواد تشير الى تخصصات مختلفة وتنمية مهارات في مجال المحاسبة بصورة عامة وليست مختصة بالمحاسبة القضائية. والجدول رقم (4) يوضح طبيعة المواد الدراسية في الدراسات الأولية (بكالوريوس محاسبة).

جدول رقم (4)

طبيعة المواد المحاسبية في الدراسات الأولية في أقسام المحاسبة في الجامعات العراقية الحكومية والأهلية

مرحلة دراسية	فصل دراسي	مواد محاسبية	مواد ساندة للمحاسبة
الأولى	أول	محاسبة مالية (1)	مبادئ إدارة + مبادئ إقتصاد + عربي مهارات حاسوب (1) + لغة E (1)
	ثاني	محاسبة مالية (2) قراءات ومراسلات محاسبية E	رياضيات عامة (1) + مبادئ إحصاء + مهارات حاسوب (2) + حقوق إنسان
الثانية	أول	محاسبة متوسطة (1) + محاسبة حكومية (1) + محاسبة E (1) + تطبيقات محاسبية بالحاسوب	رياضيات عامة (2) + تسويق وتجارة إلكترونية + قانون الأعمال
	ثاني	محاسبة متوسطة (2) + محاسبة حكومية (2) + محاسبة E (2) + بحوث عمليات محاسبية + محاسبة وحدات غير ربحية	مالية عامة + لغة إنكليزية (2)
الثالثة	أول	محاسبة كلفة (1) + محاسبة شركات + نظام محاسبي موحد (1) + محاسبة ضريبية + تحليل قوائم مالية E + محاسبة منشآت مالية	لغة إنكليزية (3)
	ثاني	محاسبة مالية متقدمة + محاسبة مصادر طبيعية + نظام محاسبي موحد (2) + محاسبة كلفة (2) + تدقيق ورقابة + تدريب عملي	/

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2024.08.13
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
https://www.iasj.net/iasj/journal/340

الرابعة	أول	محاسبة كلفة متقدمة E (1) + محاسبة إدارية E (1) + محاسبة دولية + نظم محاسبية متخصصة + معايير تدقيق دولية + مناهج بحث علمي	/
	ثاني	محاسبة كلفة متقدمة E (1) + محاسبة إدارية E (1) + نظم محاسبية متخصصة + معايير إبلاغ مالي + نظم معلومات محاسبية + بحث تخرج	لغة إنكليزية (4)
4 سنوات	8 فصول		

من الجدول رقم (4) أعلاه، يتضح أن المناهج الدراسية في الجامعات العراقية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومقترحات الجهة القطاعية واللجان المتخصصة لا تتضمن مادة المحاسبة القضائية ولا مفرداتها عدا ما يتعلق بالمواد المحاسبية والتدقيقية.

3- 2- 2 المحاسبة القضائية في الدراسات الأكاديمية العليا

تشمل الدراسات العليا الأكاديمية دراستي الماجستير والدكتوراة في الجامعات الحكومية والتي هي غير متاحة في الجامعات الأهلية. ويمكن أن نقول إن الدراسات العليا في جميع الجامعات الحكومية متشابهة إلى حد كبير لأن مرجعيتها واحدة وهي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. لهذا سيتم تناول الجامعة المستنصرية في بغداد كحالة تمثل المواد الدراسية التي تدرس في بقية الجامعات. والجدول رقم (5) يبين لنا المواد الدراسية التي يتوجب على الطالب إجتيازها للوصول الى مرحلة البحث كمتطلب مكمل لنيل الدرجة في الدراسات العليا.

جدول رقم 5
المواد الدراسية لدراسة الدكتوراة والماجستير في تخصص المحاسبة
(في الجامعة المستنصرية) للسنة الدراسية 2022/2021

المرحلة	الفصل	ت	أسم المادة	ساعة	المرحلة	الفصل	ت	أسم المادة	ساعة
الدكتوراة	**الأول**	1	نظرية محاسبية	3	**الماجستير**	**الأول**	1	نظرية محاسبية	3
		2	محاسبة إدارية	3			2	محاسبة ادارية	3
		3	محاسبة حكومية	2			3	محاسبة حكومية	2
		4	نظم معلومات محاسبية	3			4	نظم معلومات محاسبية	2
		5	تدقيق	2			5	إدارة استراتيجية	2
		6	أصول البحث العلمي	1			6	حلقة نقاشية ومشروع بحث	2

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2024.08.13
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
https://www.iasj.net/iasj/journal/340

	7	اللغة الإنكليزية	2			7	اللغة الإنكليزية	2
مجموع		**7 مواد**	**16**				**7 مواد**	**16**
الثاني	8	محاسبة تكاليف	3		**الثاني**	8	محاسبة تكاليف	3
	9	محاسبة مالية	3			9	محاسبة مالية	3
	10	تحليل اقتصادي	2			10	تحليل اقتصادي	2
	11	محاسبة دولية	3			11	تدقيق	2
	12	محاسبة متخصصة	3					
	13	إحصاء وتطبيقات SPSS	1			12	إحصاء وأساليب كمية	2
	14	اللغة الإنكليزية	2			13	اللغة الإنكليزية	2
مجموع		**7 مواد**	**17**				**6 مواد**	**14**
مجاميع		**14 مادة + البحث**	**33**				**13 مادة + البحث**	**30**

المصدر: الجامعة المستنصرية

وكما يبدو في الجدول رقم (5)، فإن المحاسبة القضائية كمادة دراسية وكمفردات غير موجودة في مستوى الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراة) عدا ما يتعلق بالمواد المحاسبية والتدقيقية.

3- 2- 3 المحاسبة القضائية في معاهد الدراسات المهنية العليا

معاهد الدراسات المهنية تؤهل خريجين (محاسبين قانونيين) مؤهلين للعمل المهني كمراقبي حسابات (مدققين خارجيين) للشركات العاملة في العراق. هذا النوع من الدراسة موجود في معهدين؛ الأول هو المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية التابع لجامعة بغداد والذي يمنح الدبلوم العالي في تخصص المحاسبة القانونية المعادل للدكتوراة، والثاني هو المعهد العربي للمحاسبين القانونيين التابع لجامعة الدول العربية والذي يمنح الدبلوم العالي في تخصص المحاسبة القانونية المعادل لشهادة الماجستير. تكون وظيفة هؤلاء المدققين الخارجيين وبحسب القوانين ذات العلاقة والمعايير المحاسبية المحلية والدولية، إعطاء رأي مهني مختص حول مدى تطبيق المعايير المحاسبية في إعداد القوائم المالية التي تعدها إدارات الشركات ومدى إلتزام هذه الإدارات بالقوانين المرتبطة بالإفصاح وأية إلتزامات أخرى مفروضة على الشركات من قبل سوق الأوراق المالية أو أية جهة حكومية أو مهنية ذات علاقة بهذه القوائم المالية. ولهذا فإن المعهدين المذكورين يركزان على المواد الدراسية التدقيقية أو ذات العلاقة بالتدقيق مع دراسة المواد التي تشملها فروع المحاسبة وبما يناسب مهنة التدقيق الخارجي أكثر مما تتطلبها مهنة التدقيق الداخلي كما يبينها الجدول رقم (6).

جدول رقم 6

مقارنة في المواد الدراسية لدراسة الدبلوم العالي في تخصص المحاسبة القانونية في المعهد العالي (المعادل للدكتوراة) والمعهد العربي (المعادل للماجستير)

المرحلة	الفصل	ت	أسم المادة	س	و	المرحلة	الفصل	ت	أسم المادة	س	و
		1	تدقيق 1	3	**3**			1	تدقيق 1	3	3

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2024.08.13
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
https://www.iasj.net/iasj/journal/340

المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	**مرحلة أولى**	2	محاسبة مالية 1	3	3	**المعهد العربي للمحاسبين القانونيين**	**مرحلة أولى**	2	محاسبة مالية 1	3	3
		3	محاسبة تكاليف	3	3			3	محاسبة تكاليف	3	3
		4	الاقتصاد الإداري	2	2			4	إدارة مالية	2	2
		5	نظرية محاسبية	3	3			5	تطبيقات محاسبية الكترونية	2	2
		6	اللغة الإنكليزية	2	1			6	تشريعات تجارية ومالية	3	3
	مج		**6 مواد+تدريب 8 وحدات**	**16**	**23**				**6 مواد + تدريب عملي**	**16**	**16**
	+ تدريب عملي (25 أسبوع)										
	مرحلة ثانية	7	تدقيق 2	3	3		**مرحلة ثانية**	**7**	تدقيق 2	3	3
		8	محاسبة مالية 2	3	3			8	محاسبة مالية 2	3	3
		9	نظم محاسبية موحدة	2	2			9	محاسبة إدارية	3	3
		10	الإدارة الاستراتيجية	2	2			10	محاسبة ضريبية	2	2
		11	قانون الأعمال	2	2			11	محاسبة دولية	3	3
		12	تطبيقات محاسبية على الحاسوب	2	2			12	إدارة مالية	2	2
		13	طرق كتابة البحث العلمي	2	/						
		14	اللغة الإنكليزية	2	1						
	مج		**8 مواد+تدريب 8 وحدات**	**18**	**23**				**6 مواد + تدريب عملي**	**16**	**16**
	+ تدريب عملي (25 أسبوع)										
	مرحلة ثالثة	15	تدقيق متقدم	3	3		**مرحلة ثالثة**	13	تدقيق متقدم	3	3
		16	محاسبة مالية متقدمة	3	**3**			14	محاسبة مالية متقدمة	3	3
		17	محاسبة تكاليف متقدمة	3	**3**			15	معايير إبلاغ مالي دولية	3	3
		18	نظم محاسبية متخصصة	2	**2**			16	نظم معلومات محاسبية	3	3
		19	إدارة مالية متقدمة	2	**2**			17	منهجية بحث وتطبيقات إحصائية	3	3

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2024.08.13
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
https://www.iasj.net/iasj/journal/340

		20	محاسبة ضريبية	2	2						
	مج		**7 مواد+تدريب 8 وحدات**	**15**	**23**				**5 مواد + تدريب عملي**	**15**	**15**
			+ تدريب عملي (25 أسبوع)								
	مرحلة رابعة	21	محاسبة إدارية استراتيجية	3	3				**لا توجد مرحلة رابعة**		
		22	نظم المعلومات المحاسبية	3	3						
		23	إحصاء وأساليب كمية	2	2						
		24	معايير محاسبة وتدقيق دولية	3	3						
		25	حلقة بحث في المحاسبة والتدقيق	2	2						
		26	دراسات الجدوى وتقويم المشروعات	2	2						
	مج		**6 مواد+تدريب 8 وحدات**	**15**	**23**						
	مجاميع		**27 مادة + 4500 ساعة تدريب**	**66**	**92**				**17 مادة+4500 ساعة تدريب**	**47**	
			البحث (الاطروحة) 6 وحدات		**98**				**البحث (الرسالة)**		

المصدر/ المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية والمعهد العربي للمحاسبين القانونيين/بغداد

ملاحظة: تم استبعاد تخصص محاسبة كلف وإدارية في المعهد العالي من المقارنة أعلاه لعدم علاقتها المباشرة بالمحاسبة القضائية

في جانب متصل بالتعليم الجامعي لتدريس المحاسبة القضائية كإختصاص مستقل، فإن دول كثيرة في العالم وفي المنطقة قد بدأت مشوارها التعليمي منذ زمن ليس قصير وأخرى قد بدأت خلال هذه السنوات. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، هناك حاليا 16 جامعة وكلية أمريكية تقدم شهادات ودورات متخصصة في مجال المحاسبة القضائية. وعلى المستوى العربي وكمثال على أهمية المحاسبة القضائية في منطقة الشرق الأوسط، هناك شهادة ماجستير في المحاسبة القضائية تمنح في المملكة العربية السعودية من قبل جامعة تبوك والجامعة الأهلية في مملكة البحرين فضلا عن دول أخرى في المنطقة والعالم. والجدول رقم (7) يبين عينة من هذه الدول ونوع الدراسة فيها ومددها.

جدول رقم (7)

دراسة بكالوريوس وماجستير المحاسبة القضائية في عينة من الجامعات العالمية

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2024.08.13
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
https://www.iasj.net/iasj/journal/340

#	أسم المؤسسة التعليمية	البلد	ماجستير	بكالوريوس	أخرى
1	Sheffield Hallam University	بريطانيا	سنة واحدة	4 سنوات	/
2	University Portsmouth **أربع برامج** ماجستير للمحاسبة القضائية	بريطانيا	سنتان 30 شهر سنة واحدة سنة واحدة	/	/
3	Embry-Riddle Aeronautical University	أمريكا	/	4 سنوات	/
4	Nurthumbria University, Newcastle	بريطانيا	سنة واحدة	/	/
5	Queensland University of Technology	أستراليا	/	/	شهادة عليا لمدة 6 أشهر
6	University of South Wales برنامجان للبكالوريوس	بريطانيا	سنة واحدة	4 سنوات 3 سنوات	/
7	Seneca College	كندا	/	/	شهادة عليا لمدة 8 أشهر
8	Southern New Hampshire University	أمريكا	/	/	شهادة عليا 12 ساعة / أسبوعيا
9	Purdue University Northwest	أمريكا	/	/	شهادة عليا لمدة سنة واحدة
10	Sacred Heart University	أمريكا	سنة واحدة	/	/
11	Asia Pacific University of Technology and Innovation	ماليزيا	سنة واحدة	3 سنوات	/
12	University of Toronto	كندا	سنتان	/	/
13	New England College	أمريكا	40 ساعة معتمدة	/	/
14	جامعة تبوك	السعودية	سنتان	/	/
15	الجامعة الأهلية	البحرين	سنتان	/	/
16	*National Forensic Sciences University* ***3 برامج*** */ محاسبة قضائية* *كلية الدراسات الإدارية*	الهند	بكالوريوس + ماجستير 5/BMBA سنوات / كوجارات		
			بكالوريوس + ماجستير 5/BMBA سنوات / دلهي		
			ماجستير MBA (سنتان) نوع البرنامج: حكومي / كوجارات		

الجدول من إعداد الباحث

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2024.08.13
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
https://www.iasj.net/iasj/journal/340

3- 2 الوجود الفعلي للمحاسبة القضائية كمهنة في العراق

كما لاحظنا لدى إستعراضنا القوانين العراقية ذات الصلة بالمحاسبة القضائية (الجدولان رقم 2 و 3)، لم يتبين لنل وجود قانون عراقي ينظم هذا الفرع المحاسبي كمهنة ضمن المهن المحاسبية أو ضمن المهن الأخرى وهذا أيضا ما أكدته مجموعة من الدراسات العراقية (عبد الرزاق وحمه أمين، 2023؛ عبد، 2021؛ رحيم وفرحان، 2020: 2021؛ الجبوري، 2019).
من جانب أخر، فان قانون نقابة المحاسبين والمدققين العراقي رقم 185 لسنة 1969 [6] كان قد صدر لتنظيم مهنة المحاسبة ومسؤوليات وحقوق المحاسبين ومنظمي الحسابات. عرفت المهنة الواردة في هذا القانون (مادة 1 – فقرة 5) بأنها "كل عمل يدخل في صميم مهنة المحاسبة ويتعلق بمسك السجلات الحسابية وتدقيقها أو ادارة الشؤون المالية كلا أو جزءا". ورغم أن هذا التعريف عام لمهنة المحاسبة، إلا أنه حدد المهنة بكل عمل يدخل في طميمها ثم حدد مسك السجلات الحسابية وأضاف تدقيقها (كسجلات وليس قوائم مالية) ثم عمم الأمر فأورد إدارة الشؤون المالية. وكما عو معلوم فإن هناك مهنة محاسبية أخرى لا تقل شأنا عما تم وصفه أعلاه، الا وهي مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات الصادرة بالنظام رقم 3 لسنة 2000.

وفي هذا النظام (المادة رقم 1)، فأن تعريف مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات يمارسها كل شخص طبيعي أو معنوي مجاز بممارسة هذه المهنة بموجب هذا النظام. أما المادة 10 من هذا النظام فقد أوردت عن هذه المهنة ما يلي:

أ- لمراقب الحسابات الطبيعي من الصنف الأول وشركات الرقابة والتدقيق التضامنية التي يجب أن لا تقل ممارسة المهنة لأحد أعضائها عن مدة خمس سنوات مراقبة وتدقيق حسابات جميع أنواع الشركات والأشخاص الطبيعية والمعنوية.
ب- لمراقب الحسابات من الصنف الثاني مراقبة وتدقيق حسابات الأشخاص الطبيعية والمعنوية وجميع أنواع الشركات عدا الشركات المساهمة.

أما المادة رقم 11 من هذا النظام، فقد أضافت:

أ- الإطلاع على دفاتر الجهة الخاضعة للتدقيق وسجلاتها ومتسنداتها والأوراق والوثائق والعقود الخاصة بها.
ب- طلب أي بيان أو إيضاح يراه ضروريا لإنجاز مهمته من أي من منتسبي الجهة الخاضعة للتدقيق.
ت- إجراء الجرد في الوقت الذي يراه مناسبا لخزائن الجهة الخاضعة للتدقيق ومخازنها وما تحتويه من أوراق مالية ونقدية ومستندات ووثائق وبضائع ومعدات وغيرها.
ث- التحقق من موجودات الجهة الخاضعة للتدقيق وحقوقها وإلتزاماتها.
ج- الحصول على ما يراه من معلومات فنية تتعلق بنشاط الجهة الخاضعة للتدقيق ومنتجاتها وزيارة مصانعها وورشها ومخازنها ومكاتبها ومواقع عملها ومشاريعها، والإستيضاح من المختصين عن النواحي الفنية التي يحتاجها بقدر تعلق الأمر بأداء مهمته.

[6] جاء في الاسباب الموجبة لهذا القانون: لما كانت المحاسبة مهنة فنية ذات قواعد ومقومات حيوية لها دورها في النهضة الاقتصادية، ولما كان المحاسبون والمدققون يشكلون قطاعا متميزا عن القطاعات المهنية الأخرى متضمنا فئة كبيرة من المثقفين الذين تجمعهم مصالح وحقوق جديرة بالرعاية والحماية، ولما كان اخضاع هذه المهنة للتخطيط على أسس علمية ضرورة تحتمها متطلبات التطور الاقتصادي فقد ارتؤى ان تؤسس نقابة خاصة بالمحاسبين والمدققين تأخذ على عاتقها تحقيق هذه الغايات بما يكفل سلامة الاقتصاد الوطني".

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2024.08.13
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
https://www.iasj.net/iasj/journal/340

ويتضح من ستعراض قانون نقابة المحاسبين والمدققين العراقي رقم 185 لسنة 1969 ونظام ممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات رقم 3 لسنة 2000، فأنه لا يوجد مايشير بصراحة ووضوح لمهنة المحاسبة القضائية ولا حتى المجالات التي تتعامل بها.

4- الاستنتاجات والتوصيات

4- 1 الإستنتاجات

وجدت الدراسة؛

1- ليس هناك اي وجود أكاديمي للمحاسبة القضائية في الجامعات العراقية.
2- وهذا الفقر الأكاديمي في مجال المحاسبة القضائية نتج عنه عدم الاهتمام بهذا الفرع المحاسبي.
3- عدم الاهتمام بالمحاسبة القضائية بين وواضح من خلال عدم وجود قانون ينظم هذه المهنة
4- وبسبب عدم وجود القانون المنظم لهذه المهنة، تم تجاهل المحاسبة القضائية كمهنة.
5- وبالتالي كان لتجاهل مهنة المحاسبة القضائية أثر كبير في تجاهلها كعلم.
6- وعدنا من حيث أبتدأنا؛ فان تجاهل المحاسبة القضائية كعلم أوصلنا إلى عدم وجود دراسات أكاديمية بهذا التخصص المحاسبي في الجامعات العراقية.

4- 2 التوصيات

إن هذه الدراسة وإن أظهرت الواقع الحالي الفقير والمحدود للاهتمام القانوني والتعليمي والمهني في البيئة العراقية، إلا أنها؛

1- تدعو إلى البدء فعليا بالتأسيس لهذا الفرع المحاسبي المتخصص على مستوى الجامعات سواء كانت دراسات عليا أو أولية. ويمكن أن تسمح وزارة التعليم العالي العراقية للجامعات والكليات والمعاهد الأهلية بتدريس هذا الفرع المحاسبي ومنح شهادات مع المؤسسات الحكومية أو أو بدونها. ويمكن أن يتم إنشاء مؤسسة تعليمية (جامعة أو كلية أو معهد) حكومية تقوم بتدريس المحاسبة القضائية كفرع من فروع علم المحاسبة ومنح الشهادات التي تؤهلهم مع متطلبات أخرى للعمل كمحاسب قضائي.
2- هذه البداية أن تحققت فإنها ستقود إلى إصدار قانون أو نظام قانوني أو تعليمات قانونية حكومية على مستو عال في الدولة العراقية لتنظيم المحاسبة القضائية كمهنة لها متطلبات وعلى العاملين فيها التزامات ولهم حقوق ومعالجة الاختلافات والمشاكل التي قد تحصل والمرجعية المهنية والقانونية لتصرفات العاملين في هذا المجال وتعاملهم مع المستفيدين أو المتضررين من خدماتها.
3- بوجود الدراسات الأكاديمية المتخصصة في الجامعات العراقية وبإصدار قانون ينظم المهنة، فإن هذا سيؤسس لمهنة المحاسبة القضائية تكون رائجة بين المهن المحاسبية المتعددة والمتنوعة.
4- كما أن هذا سيزيد من الاهتمام العلمي بالمحاسبة القضائية لاسيما في جانب البحث العلمي وهذا ما سيعود بالمنافع الكثيرة على هذا الفرع العلمي.
5- الانضواء تحت قبة نقابة المحاسبين والمدققين أو نقابة مستقلة كمهنة متخصصة معترف بها بموجب الفقرات (1 و 2) أعلاه يحق للمجاز بها العمل وفق أصول وعدم أحقية ممارستها إلا من قبل المختصين.

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2024.08.13
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
https://www.iasj.net/iasj/journal/340

6- كما تدعوهذه الدراسة إلى زيادة وتيرة البحث العلمي في مجال المحاسبة القضائية وبما يجعل توسعة نشر البحوث العلمية سببا" في تطور المحاسبة القضائية في العراق كعلم ومهنة ولجميع الأطراف المعنية والمستفيدة.

المصادر

القوانين والأنظمة والتعليمات العراقية
قانون الخبراء أمام القضاء رقم 163 لسنة 1964
القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951
قانون الإثبات رقم 107 لسنة 1979
قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969
قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969
قانون مجلس النواب وتشكيلاته رقم 13 لسنة 2018
قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم 23 لسنة 1971
قانون كتاب العدول رقم 33 لسنة 1998
قانون المحكمة الإتحادية رقم 30 لسنة 2005 المعدل
قانون التنفيذ رقم 45 لسنة 1980 المعدل
قانون أصول المحاكمات الجزائية لقوى الأمن الداخلي رقم 17 لسنة 2008
قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم رقم 58 لسنة 2017
قانون أصول المحاكمات للطوائف المسيحية والموسوية رقم 10 لسنة 1950
قانون أصول المحاكمات الجزائية العسكري رقم 22 لسنة 2016
قانون الرسوم العدلية رقم 114 لسنة 1981 المعدل
قانون المحاماة رقم 173 لسنة 1965
قانون ضريبة العقار رقم 162 لسنة 1959 المعدل
قانون التسجيل العقاري رقم 43 لسنة 1971
قانون تقدير العقار ومنافعه رقم 85 لسنة 1978
قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم 21 لسنة 2013 المعدل
قانون تنظيم أعمال التأمين رقم 10 لسنة 2005
قانون هيئة الرأي رقم 9 لسنة 2011
قانون إيجار أراضي الإصلاح الزراعي للشركات الزراعية والافراد رقم 35 لسنة 1983
قانون هيئة وإستثمار أموال الأوقاف رقم 18 لسنة 1993
قانون كتاب العرائض في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية رقم 135 لسنة 1971
قانون تنظيم التجارة رقم 20 لسنة 1970 المعدل
قانون العمل رقم 37 لسنة 2015
قانون التقاعد الموحد رقم 9 لسنة 2014
قانون الطرق العامة رقم 35 لسنة 2002 المعدل
قانون رعاية القاصرين رقم 78 لسنة 1980

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2024.08.13
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
https://www.iasj.net/iasj/journal/340

قانون براءة الإختراع والنماذج الصناعية رقم 65 لسنة 1970
قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم 30 لسنة 2011
قانون العقوبات العسكري رقم 19 لسنة 2007
قانون وزارة العدل رقم 18 لسنة 2005 (دائرة المفتش العام)
قانون مكافأة المخبرين رقم 33 لسنة 2008
قانون العفو العام رقم 19 لسنة 2008 (وقوانين إعفاء أخرى)
قانون السلامة الوطنية رقم 4 لسنة 1965
قانون العلامات والبيانات التجارية رقم 21 لسنة 1957 المعدل
قانون تنظيم الخدمات الصناعية رقم 30 لسنة 2000
قانون الخدمة المدنية رقم 24 لسنة 1964المعدل
قانون مزاولة مهنة الصيدلة رقم 40 لسنة 1970
قانون التجارة رقم 30 لسنة 1984
قانون المرور العامة رقم 8 لسنة 2079
قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004
قانون المصارف العراقي رقم 94 لسنة 2004
قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 المعدل
قانون الكمارك رقم 23 لسنة 1984 المعدل
القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية رقم 74 لسنة 2004
قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997
قانون التسليم والتسلم بين الموظفين والحفاظ على موجودات دوائر الدولة رقم 2 لسنة 1996
قانون وسم الموازين والمقاييس رقم 42 لسنة 1978
قانون المفوضية العراقية للإتصالات والإعلام رقم 65 لسنة 2004
قانون التعاون رقم 15 1992
قانون المنشآت السياحية رقم 50 لسنة 1967
قانون حماية المستهلك رقم 1 لسنة 2010
قانون التوقيع والمعاملات الإلكترونية رقم 78 لسنة 2012
قانون الأثار والتراث رقم 55 لسنة 2002
قانون التجارة العثماني لسنة 1863
قانون نقابة المحاسبين والمدققين العراقي رقم 185 لسنة 1969
نظام مراقبة وتدقيق الحسابات رقم 3 لسنة 2000
نظام المزايدات والمناقصات الخاصة بالأوقاف رقم 45 لسنة 1969 المعدل
نظام بيع أموال الدولة المنقولة رقم 1 لسنة 1976
نظام الأغذية رقم 29 لسنة 1982
النظام الداخلي لوزارة المالية رقم 1 لسنة 1990

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2024.08.13
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
https://www.iasj.net/iasj/journal/340

تعليمات الحفاظ على الوثائق في مجلس القضاء الأعلى رقم 1 لسنة 2021
تعليمات الحفاظ على الوثائق في البنك المركزي العراقي رقم 1 لسنة 2022
تعليمات تصنيف شركات المقاولات والمقاولين والإدراج في القائمة السوداء رقم 1 لسنة 2015
تعليمات تنفيذ أحكام قانون مكافأة المخبرين رقم 33 لسنة 2008
تعليمات منح شهادة المطابقة العراقية رقم 1 لسنة 2022
قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل سارية النفاذ
إتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي

المصادر العربية

أبو عمارة، مصطفى محمد جمعة والحركان، أحمد عبد الكريم (2019). تقييم مدى كفاية المحتوى الحالي للمحاسبة القضائية في برامج المحاسبة في الجامعات السعودية. *Global Journal of Economics and Business*, 6(3): 427-447

أيوب، لقمان؛ طاهر، كبرى؛ جميل، رافي (2019). إطار مقترح لتبني المحاسبة القضائية في المؤسسات الأكاديمية والرقابية العراقية ودورها في مكافحة الفساد. بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث للأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد بتاريخ 2019/7/15؛ ص ص 1-22.

الجبوري، حيدر جميل أحمد (2019). تفعيل المحاسبة القضائية في الجهات التحقيقية للحد من الفساد المالي والاداري في مؤسسات القطاع العام. رسالة ماجستير مقدمة في جامعة كربلاء.

الجبوري، نصيف جاسم محمد علي والخالدي، صلاح هادي محمد (2013). دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد 473-457 ;19(70).*

الجليلي، مقداد أحمد يحيى (2012). المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق. *مجلة تنمية الرافدين*، 34(107) 9-21.
جميل، رافي نزار (2019). المحاسبة القضائية وصلتها بالجرائم المالية. كتاب / دار الأيام للنشر والتوزيع.

الخالدي، صلاح هادي محمد (2012). إطار مقترح للمحاسبة القضائية ودورها في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي. *أطروحة دكتوراة غير منشورة مقدمة في جامعة بغداد.*

خلف، قيس مكي (2015). دور اساليب المحاسبة القضائية في تضيق فجوة التوقعات بالتطبيق في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية. رسالةماجستير غير منشورة مقدمة في الجامعة التقنية الوسطى

رحيم، همام مناف وفرحان، عماد محمد (2021). دور مراقب الحسابات في تفعيل المحاسبة القضائية داخل البيئة العراقية لتعزيز الخدمات القضائية. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، 13(42)؛ 603-623.

رحيم، همام مناف وفرحان، عماد محمد (2022). مدى إمكانية مراقب الحسابات من تعزيز ودعم إجراءات المحاسبة القضائية وفقا للقوانين العراقية. مجلة الريادة للأعمال والمال، 3(1)؛ 55-66.

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2024.08.13
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
https://www.iasj.net/iasj/journal/340

السعد، صالح عبد الرحمن (2013). المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية: الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية: دراسة ميدانية (إستكشافية). مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، 27(1)؛ 3-94.

السيسي، نجوى أحمد، (2006). دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية: دراسة ميدانية. المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، القاهرة جامعة عين شمس، كلية التجارة، عدد 1: 33-69.

عباس، بشائر خضير، ومزهر، سهام جبار وحميد، علي مهدي (2019). إمكانية تحقيق التكامل بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات للمساهمة في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية. *مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية*، 9(2)؛ 153-167.

عبد الرزاق، مناضل عبد الجبار وحمه أمين، عثمان عبد القادر (2023). إمكانية إستخدام المحاسبة القضائية للحد من التلاعب والإحتيال المالي. مجلة جامعة التنمية البشرية، 9(1)؛ 123-134.

عبد القادر، عبد الرحمن زعير وجميل، رافي نزار (2014). تطوير مناهج التعميم المحاسبي في العراق ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري مدخل المحاسبة القضائية والاستقصائية. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 6(12): 511- 528.

عبد نور، فرقد جميل والغبان، ثائر صبري محمود (2022). علاقة المحاسبة القضائية بكشف الغش الضريبي. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 17(60)؛ 30-47.

عبد، فضل الله أحمد (2021). دور فلسفة المحاسبة القضائية في شفافية وجودة القوائم المالية دراسة تطبيقية على عينة من العاملين في مصرف العراقي للتجارة ومصرف الخليج التجاري في بابل. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 16(65)؛ 122-134.

العواد، أسعد محمد علي والجبوري، حيدر جميل أحمد (2019). دور المحاسب القضائي في الحد من الفساد المالي والإداري. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، 15(62)؛ 25-55.

الكبيسي؛ عبد الستار، جميل، رافي نزار وحنا، نسيم يوسف (2016). تفعيل دور المحاسبة القضائية في الحد من المنافسة والإحتكار في العراق. المجلة العربية للإدارة؛ 365-349 ;(2)36.

منظمة الشفافية الدولية (2022) مؤشرات وجود الفساد في العالم. متاح بتاريخ 2023/4/6 على: https://www.transparency.org/en/countries/iraq

ميثم، مالك راضي والروازق، عبد الزهرة سلمان. 2018. ضرورة تفعيل دور المحاسبة القضائية وتطويرها في العراق .*مجلة المثنى للعلوم الادارية و الاقتصادية*، 8(4) 198-228. https://search.emarefa.net/detail/BIM-926158

المصادر الأجنبية

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2024.08.13
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
https://www.iasj.net/iasj/journal/340

Alshurafat, H., Beattie, C., Jones, G. and Sands, J. (2019) Forensic Accounting Core and Interdisciplinary Curricula Components in Australian Universities: Analysis of Websites. Journal of Forensic and Investigative Accounting, 11(2), 353-365.

Barzinji et al. (2022). The effect of forensic accounting on fraud prevention, the moderating role internal control effectiveness, *International Journal of Economics, Commerce and Management*, 10(1); 213-230.

Crumbley, D.Larry, (2001), *Forensic Accounting: Older Than You Think. Journal of Forensic Accounting*, ll, 181 – 202.

Curtis, GE (2008), 'The model curriculum in fraud and forensic accounting and economic crime programs at Utica College', Issues in Accounting Education, 23(4), 581–92.

Fleming, AS, Pearson, TA and Riley Jr, RA (2008), 'West Virginia University: Forensic accounting and fraud investigation (FAFI)', Issues in Accounting Education, 23(4), 573–80.

Kranacher, M–J, Morris, BW, Pearson, TA and Riley Jr, RA (2008), 'A model curriculum for education in fraud and forensic accounting', Issues in Accounting Education, 23(4), 505–19.

Rezaee, Z and Burton, EJ (1997), 'Forensic accounting education: insights from academicians and certified fraud examiner practitioners', Managerial Auditing Journal, 12(9), 479–89.

Seda, M and Kramer, BKP (2015), 'A Comparison of US Forensic Accounting Programs with the National Institute of Justice Funded Model Curriculum', Journal of Forensic and Investigative Accounting, 7(2), 144–77.

Young, GR (2008), 'Forensic accounting and FAU: An executive graduate program', Issues in Accounting Education, 23(4), 593–9.